

فعالية التمويل الإسلامي في حل الأزمة المالية العالمية 2008

دراسة حالة البنك الإماراتي الإسلامي 2005-2009

أ.د. عطوي سميرة جامعة قسنطينة 2

أعشوب ليلي جامعة أم البواقي

الملخص:

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة والتي أثبتت هشاشة الأنظمة الاقتصادية والمالية، ولقد أثبتت أيضا هذه الأزمة عدم نجاعة السياسات والتدابير المتخذة من قبل حكومات الدول بالرغم من ضخها حجم كبير من السيولة في الأسواق المالية لوضع حد لتداعياتها الوخيمة، وإن كانت فعالة على المدى القصير فهي ليست كذلك على المدى المتوسط والبعيد، وإن الفشل الذريع للنظم الاقتصادية الغربية أدت إلى توجيه الأنظار نحو النظام الاقتصادي الإسلامي فالتمويل الإسلامي هو أكثر كفاءة واستقرارا واتصالا بالتنمية الاقتصادية من التمويل التقليدي المبني على الربا (الفائدة).

الكلمات المفتاحية: أزمة الرهن العقاري، البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، المشتقات المالية، نظام الفائدة، نظام المشاركة.

English:

The world faces today a serious financial crisis which has proved the fragility of the economic and financial systems and the uselessness of the policies and measures taken by the governments of those countries despite the injection of large amounts of liquidity in the financial markets to put an end to the disastrous consequences of the crisis. Such policies and measures are, if effective in the short term, not of much use in the medium and long terms. The catastrophic failure of the Eastern economic systems has drawn attention towards the Islamic economic system since the Islamic finance is most effective, stable and related to the economic development than the traditional finance based on usury (interest).

Key words: mortgage crisis, Islamic banks, Islamic finance, financial derivatives, the system of interest rates, system of musharaka (partnership).

المقدمة

عرفت البنوك الإسلامية خلال هذه الأزمة تأثيرات ضئيلة مقارنة بالبنوك الأخرى، فقد زاد عددها في اقتصاديات العالم، وحقق النظام المالي الإسلامي نجاحا ملحوظا في مواجهة أزمة السيولة، ففي ظل هذه الأحداث يظهر أن طرح التمويل الإسلامي حول الأزمة المالية الحالية يحظى بصدى واسع لتقدم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالية في ظل عجز الحلول التي أقرتها الدول المعنية.

ومع وقوف التمويل الكلاسيكي عاجزا على إيجاد الحلول الجذرية لهذه الأزمات بما فيها الأزمة المالية الحالية في ظل ليبرالية خاضعة للعملة، وعليه بحثنا بطرح التمويل الإسلامي كحل للأزمة المالية الراهنة وكبديل للتمويل التقليدي من خلال تعميق مفاهيم التمويل الإسلامي والتعريف بالضوابط الشرعية التي تحكمه والأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامي التي يركز عليها، بما يضمن تحقيق الأرباح وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن، الأمر الذي يجعل الأزمة المالية العالمية فرصة سانحة للصيرفة الإسلامية للتعريف بالمبادئ التي يقوم عليها النشاط المالي الإسلامي، وتوسيع نشاطها بعيدا عن كل الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الحالية.

وتأسيسا لما تقدم ذكره وبغرض الإلمام أكثر بجوانب الموضوع، سوف نصيغ معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون الحل الفعال للأزمة المالية العالمية الراهنة؟
ولإجابة على هذه الإشكالية فإنه يتعين الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه الأزمة العنيفة؟
- ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول الغربية للخروج من الأزمة؟
- كيف يجمع ويوظف البنك الإسلامي الأموال؟ وكيف يتم تجميع وتوظيف الأموال بالبنك التقليدي؟

- ما هي الحلول والبدايل المقترحة لمعالجة الأزمة المالية الراهنة من منظور إسلامي؟

وعلى ضوء التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. يعتبر سعر الفائدة السبب الرئيسي في حدوث الأزمات المالية التي مر بها النظام الرأسمالي على غرار الأزمة المالية الحالية.

2. من خلال تضمن التمويل الإسلامي لصيغ وأساليب الاستثمار المتعددة والتي تقوم على نظام المشاركة في النتائج والمخاطرة، فهي تربط بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، مما يجعل التمويل الإسلامي أكثر كفاءة واستقراراً في الحد من الأزمات المالية بما فيها الأزمة المالية الحالية.
3. تكمن جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة في الإفراط في استثمارات مالية ناتجة عن التوسع الكبير للبنوك في إصدار أصول مالية بشكل منفصل على الاقتصاد الحقيقي مما تولد عنه تضخم في حجم المعاملات المالية دون أن يكون لها أثر على الإنتاج الحقيقي.

-أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- عانى الاقتصاد العالمي من العديد من الأزمات المالية المتكررة التي مر بها النظام الرأسمالي طيلة قرن من الزمن، لذلك تطرقت الباحثة إلى بيان مدى قدرة وفعالية التمويل الإسلامي في الحد من الأزمات المالية التي كان التمويل الكلاسيكي عرضة لها.
- كانت ولا تزال الدول الإسلامية غارقة في المعاملات الربوية الغير المشروعة، التي أدت إلى تفشي الربا في مجتمعاتها واقتصادياتها، والتي تتطلع إلى الخلاص من هذه الآفة المدمرة، ورغبة من الباحثة لبيان دور البنوك الإسلامية في تنشيط واستقرار النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتخليص المجتمع الإسلامي من الربا وأضراره الجسيمة تناولنا هذا الموضوع.

- أهداف البحث: إن لكل بحث هدف أو مجموعة من الأهداف يرمي إلى تحقيقها وهذا البحث يسعى بدوره إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأسباب الجوهرية التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة وتفاقمها.
- تحديد أهم نتائجها وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.
- متابعة أبرز الإجراءات والتدابير التقليدية التي اتخذتها الدول (الغربية) للخروج من الأزمة المالية الحالية.
- بيان دور وفعالية التمويل الإسلامي في الحد من الأزمات المالية على غرار الأزمات المالية الحالية.
- تحديد مفهوم التمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي.
- التعرف على الحلول والبدائل المقترحة للأزمة المالية من منظور إسلامي.
- **أهمية البحث:** كشفت الأزمة المالية الحالية التي حلت بالنظام الرأسمالي ضعف وهشاشة الوسائل والمبادئ وقواعد الاستثمار وغيرها من الأسس التي يرتكز عليها، وأحسن دليل على ذلك سرعة وضخامة الخسائر الناتجة عنها والآثار السلبية والعميقة التي مست كل اقتصاديات الدول الرأسمالية،

ومن جانب آخر الحلول، والإجراءات المستخدمة من قبل الدول للحد من الأزمة المالية. وإن كل ما تقدم يساهم في تقاسم التفسيرات ومنه عرض الحلول المقترحة من وجهة نظر التمويل الإسلامي، الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحارب كل أنواع المعاملات الربوية الغير المشروعة، من الربا، الغش، الاحتيال الجشع، الطمع التي تعتبر الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية التي يعيشها النظام الرأسمالي.

- منهج الدراسة: ارتأينا في هذه الدراسة إتباع توليفة من المناهج العلمية الموالية لمعالجة الإشكالية المطروحة:

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يستخدم لوصف الظاهرة وتحليلها والكشف عن الأسباب المؤدية إلى حدوثها وأهم التداعيات التي خلفتها وصولاً بأهم الحلول المتخذة لعلاجها.

- المنهج الاستقرائي: للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من التقارير السنوية لبنك الإماراتي الإسلامي، وذلك بهدف استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم الآثار التي عرفها البنك الإماراتي الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، إضافة إلى المنهج المقارن والذي يستخدم كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك في مقارنة نتائج أعمال البنك الإسلامي بالسنوات السابقة.

دراسات سابقة: احتل موضوع الأزمة المالية العالمية 2008 نصيباً كبيراً من الأبحاث والدراسات المقدمة إلى الملتقيات والمؤتمرات المنعقدة في شتى أنحاء دول العالم كما تتواجد العديد من الأبحاث والمقالات الإلكترونية التي تتناول هذا الموضوع خاصة باللغة الاجنبية ومن بين هذه الأبحاث والمقالات و الدراسات وقع إختيار الباحثة على ثلاثة بحوث كالتالي :

- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، جامعة محمد سعود الإسلامية، جدة، 2010

- أيت زيان كمال و محمد إيفي، تحليل وتشخيص الأزمة المالية الراهنة من منظور الإقتصاد الإسلامي محاولة إستنباط الدروس و إستخراج الحلول، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً ، مركز خميس مليانة ، 5ماي 2009

- مجموعة من الباحثين ، الازمة المالية العالمية اسباب و حلول من منظور إسلامي ، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ط1، 2009،

خطة البحث: وفي طرح التساؤل الرئيسي وتبين أهمية البحث والهدف منه فإننا سنعالج هذا

البحث وفق الخطوات التالية:

-المحور الأول: الإطار النظري للأزمة العالمية 2008

متضمننا العناصر التالية:

أولاً: لمحة عن الأزمة

ثانياً: أسبابها

ثالثاً: حلول وبدائل الاقتصاد الإسلامي لحل الأزمة المالية العالمية

-المحور الثاني: الجانب التطبيقي -دراسة حالة بنك الإماراتي الإسلامي-

متضمننا أيضاً العناصر التالية:

أولاً: تطور أعمال بنك الإماراتي الإسلامي ونتائج أعماله

ثانياً: تحليل المركز المالي لبنك الإماراتي الإسلامي.

أولاً - لمحة عن الأزمة:

منذ فبراير 2007 إلى سبتمبر 2008 ظهرت بوادر أزمة مالية والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 فقد ابتدأت أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى دول العالم ولشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية المرتبطة اقتصادها مباشرة¹. وبالرغم من أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس 2007 لتنفجر في سبتمبر 2008 فقد انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالي 1% في منتصف 2003 فقد تم بثبيتها حتى منتصف 2004، لتتوافر أعداد كبيرة من المساكن نتيجة انفجار فقاعة شركة الانترنت في ذلك الوقت، حيث أخذت قيمة المساكن ترتفع كما ارتفعت أسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالي 85% خلال الفترة 1997 إلى 2006 دون أي تغيير يذكر في التغيرات الأخرى المرتبطة مثل تكاليف البناء، كما ارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بصورة مستمرة سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم في المقابل سجل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة وهذا ما أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراد وشركات إلى شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار الطويل الأجل، وزادت عمليات الإقراض من قبل البنوك وتزايد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية لإقراض أصحاب الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض المتدنية الجودة ومنذ تلك السنة

بدأت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة في الارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم بالخصوص في الولايات المتحدة وحتى أصبح شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة، فقد أقبل الكثيرين من أفراد وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة واتسعت تسهيلات العقارات درجة أن المصارف تستحق قروض للأفراد الغير القادرين على سداد ديونهم وأصحاب دخولهم الضعيفة، ومع بداية سنة 2006 بدأت حالة التشبع في سوق التمويل العقاري حيث تزايدت أسعار الفائدة لتبلغ حوالي 25,5% حيث أصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، كما ازداد الأمر سوءاً بانتهاء مدة الفائدة المتبنة المنخفضة القروض كما تزايدت معدلات حجز البنوك على العقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ممتلكهم لهذه العقارات وأصبحوا مدنين بالالتزامات المادية طيلة حياتهم وانتفخت الفقاعة العقارية إلى أن وصلت ذروتها في صيف سنة 2007.

وهبطت قيمة العقارات ولم يصبح الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقارهم المرهونة نتيجة عدم سداد ديونهم حتى يبيع عقاراتهم المرهونة ونتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم فقد هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها وهي القيم التي لم تتوقف عند العقارات بل امتدت إلى أسواق المالية وجميع القطاعات بل أنفق الأفراد جميع مدخراتهم وقاموا بالاقتراض لشراء العقارات، وكما تسبب انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد فمثلا الديون الأمريكية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6,6% ترليونونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 15 سنة.

كما ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض بتوريق الديون العقارية فقد تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، فمن خلال هذه المحاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها هذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم وبذلك بدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وبذلك بدأت أزمة الاقتصاد الأمريكي من أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي لتتجاوز حدود الولايات المتحدة لتطول آثار الاقتصاد في معظم دول العالم².

ثانيا - أسبابها:

* فوضى أسواق المال وتزايد المضاربات على أساس غير اقتصادي وارتفاع الأسعار العقارية دون مبرر للفقاعة العقارية

* عدم المصداقية والشفافية والوضوح في البيانات المالية التي كانت تصدر وعدم الالتزام بالمعايير الدولية وبازل 2 من المصارف الأمريكية

* جشع المصارف والتسارع في تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون الآخذ بعين الاعتبار قدرة المقترضين على السداد أي بمعنى الاقتراض الغير المسؤول.

* بدأت الأزمة نتيجة توفر ما يعرف بسياسة النقود الرخيصة لانخفاض أسعار الفائدة حيث بلغت 1% في سنة 2003 مما رفع بالطلب على القروض وتزايد الطلب عليها

* الفساد الإداري في قمة إدارة المصارف والمؤسسات المالية كما حدث لمصرف ليمان براذر * فشل ملايين المقترضين في تسديد ديونهم للمصارف حوالي 3 مليون مقترض بحجم يصل إلى 600 مليار دولار بعد رفع الفائدة في العام 2004.

* الزيادة في تسديد الديون العقارية هو ما قام به المدينون المليون في أمريكا وإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة والتي يمكن عن طريقها توليد موجات مالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد.

- جودة رهون العقارية حيث شراء العقار مقابل رهن من الدرجة الثانية تسمى هنا بالرهون من الدرجة الثانية الأقل جودة أي أكثر خطورة في حالة انخفاض ثمن العقار.

- لجوء المصارف إلى الشركات التامين على الائتمان كبديل لضرورة جودة مراكز المقترضين ودون مراعاة التركيز في قطاع التامين وسيطرة شركة واحدة على السوق أي أي جي.

- انتشار المشتقات المالية عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي التوسع في الإقراض

- عجز المؤسسات المالية الدولية عن تحذير الأسواق من زيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين في الوقت المناسب لأنه ليس لها السلطة في ذلك

ثالثا- حلول وبدائل للاقتصاد الإسلامي لحل الأزمة:

1 - موقف الاقتصاد الإسلامي من الفائدة: اعتمد تمويل العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية

على الفائدة المفروضة على القروض التي منحها البنوك والتي تعتبر محرمة شرعا وهي بدورها الربا النسبئة الذي جاء في

الجاهلية الذي تولد عنه الاستغلال والظلم وتدمير البيوت³.

2- تحريم الاقتصاد الإسلامي التعامل بالمشتقات المالية: وقد سميت من قبل الغربيين بأدوات التدمير الشامل أو القنابل الموقوتة القابلة للانفجار في كل لحظة وهي وسيلة أو أداة للمقامرة أو الرهان التي من خلالها يتحول الاتجار من السلع إلى الاتجار في المخاطر مما يتولد عنه اهتزازات وحالات عدم الاستقرار في الأسواق المالية وبرزوا الانهيارات والأزمات⁴.

3- موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربات القصيرة الأجل: حيث تعتبر المضاربات من الطرق التي أدت إلى تفاقم الأزمة فغرض المتعاملين فيها ليس شراء أو بيع الأصل أو السلعة وإنما هو كسب الفرق بين الأسعار الناتجة عن التوقع في تغيرات الأسعار الناتجة إضافة إلى تنمية حجم المعاملات بالبيع بالتعامل الذي لا يملك مالا أو أوراق مالية وفي ذلك يقول موريس -من الممكن أن نشترى بدون أن ندفع وأن نبيع بدون أن نحوز⁵.

4- الالتزام بالضوابط الأخرى من منظور الإسلامي:

أ- الدور القيم والأخلاق في علاج أزمة السيولة: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على جملة من القيم والمثل والأخلاق ومن أهمها الإيمان بالله تعالى وهو الخالق والغالب والرازق وانه الباسط والقباض للرزق ومن أمثلة القيم الأخلاقية الصدق والأمانة والتسامح والتسيير والقناعة التي لها الدور الفعال في التخفيف من حدة أزمة السيولة⁶.

ب- يقوم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر كما انه من خلال هذه القاعدة تتم المشاركة بين البنك والطرف الآخر المحققة في المشروع الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق العدالة بين الطرفين في المعاملات وبذلك الحد والتخفيف من الأزمة⁷.

ت- دور الضوابط الشرعية للمعاملات المالية في علاج أزمة السيولة: تخضع المعاملات المالية إلى ضوابط الشرعية كالتعامل بالحلال والابتعاد عن الحرام والالتزام بالأولويات الإسلامية من الضروريات وكماليات التي كان لها الدور في الحد من الأزمة المالية العالمية⁸.

ث- تحريم بيع الدين بالدين: حيث تعتبر أشكال بيع الدين بالدين من خصم الأوراق التجارية وجدولة الديون وارتفاع سعر الفائدة من المعاملات المحرمة فالإتجار في الديون وتوسع البنوك يعد سببا

من أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة الأزمة وللقضاء على أشكال بيع الدين بالدين لن يكون إلا من خلال تجنب والحد من الاتجار في الديون والنقود⁹.

ج- صيغ التمويل الإسلامي البديلة في التمويل الإسلامي: فقد حث الإسلام على صيغ عديدة لتوظيف المال واستثماره بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث لوفقاً لهذه الصيغ فقد تم امتزاج العمل برأسمال أو خلط المال بالمال وهي بما يعرف بصيغ التمويل الإسلامي. إذا فالتعامل بما له الدور الفعال في الحد من الأزمة.¹⁰

المحور الثاني: دراسة حالة بنك الإمارات الإسلامي.

نال بنك الإمارات الإسلامي جائزة أفضل بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم البنك بتقديم خدمات نوعية للعملاء، وذلك ضمن الدراسة السنوية حول البنوك المتميزة والرائدة التي أجزتها مؤخراً مؤسسة إيثوس للاستثمارات، مما يعطي لذلك التفوق أهميته خاصة، حيث يقوم المصرف بطرح أدوات مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتلبية حاجات مختلفة للمشاريع والأفراد على حد سواء، فهو يقدم لعملاءه مجموعة متنوعة من المنتجات، والخدمات المصرفية الخاصة بالشركات والأفراد إلى جانب خدمة المعاملات المصرفية، وستعرض في هذا المبحث إلى تحليل نتائج أعمال البنك وتطورها وتحليل مركزه المالي للتعرف على مدى تأثره بالأزمة المالية العالمية.

أولاً - تطور أعمال بنك الإمارات الإسلامي وتحليل نتائج أعماله

نستعرض تطور المؤشرات الرئيسية للبنك والمتمثلة في حجم الموجودات وإجمالي الودائع بالإضافة إلى تطور أرباح البنك وحقوق المساهمين والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تطور أعمال بنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2005-2009 (بالمليون درهم)

البيان/ السنة	2009	2008	2007	2006	2005
إجمالي الموجودات	25289,64	26400,45	12952,91	10473,75	4798,70
إجمالي الودائع	19418,09	19582,65	13909,06	90460,95	3599,55
رأس المال المدفوع	2214,70	924,28	747,5	650,00	650,0
الأرباح	121,00	401,00	238,532	117,460	51
عدد الموظفين	1152	1281	929	801	510
حقوق المساهمين	2780,5	1581,2	1332,91	965,872	859,841

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي لسنوات 2009، 2008، 2005، 2006

تحليل الجدول:

الموجودات: عرفت موجودات بنك الإمارات الإسلامي زيادة سنوية متوسطة مفرطة تقدر بـ 5,122 مليار درهم أي بمعدل نمو سنوي 62,49% وذلك خلال فترة الخمسة سنوات الأخيرة. أما بالنسبة للسنوات التي حدثت فيها الأزمة (2007-2009) فقد شهد البنك ارتفاعاً في حجم الموجودات كالاتي:

2,479 مليار درهم و 13,447 مليار درهم على التوالي بالنسبة لسنتي 2007 و 2008 وخسارة قدرت بـ (-1,110) مليار درهم فيما يخص سنة 2009.

وحسب التقرير السنوي لسنة 2008 فإن الزيادة في حجم الموجودات لسنة 2008 تتمثل أساساً في زيادة كل من:

- الاحتياطات النقدية الإلزامية لدى البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة بمبلغ 222 مليون درهم وبنسبة 44%.

- محفظة التمويل والاستثمار التي تشمل معاملات مع الشركة القابضة بمبلغ 8,8 مليار درهم وبنسبة 57%.

ويعني هذا النمو في حجم موجودات البنك نموه ونجاحه وتمكنه من تحقيق الإيرادات والزيادة في ربحيته، وإن هذا النمو في الموجودات دليل على قدرة التمويل الإسلامي على تكوين الأصول، وذلك التكوين يرتبط بصورة خاصة بإنتاج وتبادل السلع والخدمات الحقيقية في حالة التمويل الإسلامي والتي يستفيد منها الاقتصاد الوطني ككل. ومنه نستنتج أن بنك الإمارات العربية المتحدة الإسلامي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية من حيث موجوداته بل العكس فقد سجل البنك زيادة في حجم الموجودات وصلت إلى حد التضخم¹¹.

2- **الودائع (حسابات المتعاملين):** عرف البنك اجتذاباً كما هائلاً من حجم الودائع خلال الفترة (2005-2009) حيث سجل البنك تحمّة في الودائع تتضمن حسابات المتعاملين، الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الاستثمار إضافة إلى حسابات أخرى وحسابات البنوك والهيئات الحكومية. والجدول رقم 12 يوضح تطور الأنواع الثلاثة من الحسابات الرئيسية خلال فترة الأزمة (2007-2009) كما يلي:

الجدول رقم 2: الحسابات الرئيسية لبنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2007-2009

(ألف ريال قطري)

البيان / السنة	2007	2008	2009
الحسابات الجارية	2,955,710	4,202,500	2,992,70
حسابات التوفير	1,180,900	1,425,320	1,729,50
حسابات الاستثمار	89, 629,224	12,242,810	9,161,420

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي لسنوات 2007، 2008،

2009

يلاحظ من الجدول ارتفاع في حجم ودائع البنك حيث نمت الودائع بوتيرة أكبر وهذا دلالة على أن خدمات التمويل الإسلامي تتمتع بطلب قوي في جانب مصادر الموارد وباستمرار نمو الودائع لدى التمويل الإسلامي في الارتفاع بمعدلات فائقة وهذه الدرجة من ولاء العملاء اتجاه البنك تحديا واضحا أمام بنك الإمارات الإسلامي لتقديم المزيد، والأفضل من الخدمات المالية.

- بالنسبة للحسابات الجارية فقد سجلت زيادة في فترة الأزمة المالية فقد قدرت بـ 1,246 مليار درهم خلال سنة 2008 وانخفاض قدر بـ 1,209 مليار درهم في سنة 2009، فهذه الزيادة المحققة في سنة 2008 هي زيادة معتبرة مقارنة بحسابات التوفير وأقل منها مقارنة بحسابات الاستثمار.

- حسابات التوفير: كما سجل البنك ارتفاعا في حسابات التوفير خلال فترة الأزمة المالية حيث قدرت الزيادة في سنة 2008 بـ 244,92 مليون درهم وفي سنة 2009 بـ 303,68 مليون درهم.

- أما فيما يخص حسابات الاستثمار فقد عرف المصرف خلال الأزمة المالية انخفاضا كبيرا في سنة 2009 حيث قدر بـ 3,081 مليار درهم مقارنة بسنة 2008 فقد سجل زيادة قدرت بـ 2,613 مليار درهم.

وبذلك نستنتج أن بنك الإمارات العربية المتحدة الإسلامي كان له الأثر الإيجابي في جانب الودائع خلال فترة الأزمة المالية العالمية الراهنة وهذا دليل على كسب البنك ثقة عملائه بالرغم من عمله في بيئة شديدة التنافس.

3- حقوق المساهمين: من خلال الجدول يلاحظ أن بنك الإمارات العربية المتحدة الإسلامي عرف نموا بوتيرة كبيرة وباستمرار خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغت الزيادة المتوسطة

بـ480,164 مليون درهم ومعدل نمو سنوي بحوالي 36,2% نتيجة لارتفاع صافي الأرباح خلال هذه السنوات.

4-الأرباح: عرف صافي الأرباح ارتفاعا بوتيرة كبيرة ومتسارعة خلال السنوات الأربعة الأولى ومع بداية الأزمة أيضا لكنه سجل انخفاضا خلال سنة 2009، حيث قدرت الزيادة في صافي الأرباح خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي 111,05 مليون درهم بـ172,47 مليون درهم وبمعدل نمو سنوي 94,53% و75,48% في حين قدرت الخسارة بـ280000 مليون درهم وبمعدل انخفاض قدر بـ69,83%.

ومنه نستنتج أن البنك نجح في تحقيق أرباح كبيرة بشكل متسارع وباستمرار أثناء الأزمة المالية ولم يكن لها أي أثر سلبي على ما حققه من أرباح.

5-عدد الموظفين: سجل عدد موظفي البنك خلال سنوات 2007-2008 زيادة قدرت بـ352 موظف أي حوالي 38% على التوالي في حين أنه انخفض عدد الموظفين في سنة 2009 بـ129 موظف.

وإن هذه الزيادة في عدد الموظفين في البنك تدل على توسع البنك الذي شهد ارتفاعا في عدد الفروع والمكاتب.

ثانيا -تحليل المركز المالي لبنك الإمارات الإسلامي:

1-نسب السيولة: هي عبارة عن مؤشرات مالية تقيس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية القصيرة الأجل مستخدما بذلك الأصول السائلة بما فيها الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبخسائر قليلة، وتمثل الالتزامات في بنك الإمارات الإسلامي في الحسابات الجارية، وودائع الاستثمار المخصص والودائع الاستثمارية وأهم هذه النسب¹²:

-نسبة السيولة القانونية: الأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي، ولدى المصارف/ الحسابات الجارية وتحت الطلب + الودائع الادخارية + الودائع الاستثمارية.

-نسبة الاحتياطي الإلزامي: الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع الادخارية + الودائع الاستثمارية.

2-نسب الربحية: تعتبر نسب الربحية من أهم النسب التي يتم حسابها من طرف البنك، وهي تعبر عن مدى كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لموارده المالية والربحية بالنسبة للبنك

الإسلامي، لا تتعلق بالمساهمين فقط، وإنما تتعلق أيضا بأصحاب الودائع الاستثمارية على عكس البنك التقليدي، فإنّ الربحية تتعلق بالمساهمين فقط، وتمثل نسب الربحية فيمايلي¹³:

صافي الأرباح

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية

صافي الأرباح

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{14100 \times \text{الأصول}}$$

الأصول

3-نسبة ملاءة رأسمال: تهدف هذه النسبة إلى توفير أموال ذاتية كافية في المصرف لتغطية نسب الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرة تتناسب مع طبيعة التمويل الممنوح والاستثمارات¹⁵. وتحتسب وفقا للعلاقة الآتية:

رأسمال التنظيمي

$$\text{نسبة ملاءة رأسمال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{100 \times \text{مجموع الموجودات والبنود الميزانية المرجحة بالمخاطر}}$$

مجموع الموجودات والبنود الميزانية المرجحة بالمخاطر

أ-نسبة ملاءة رأس المال:

الجدول رقم 3:تغير نسب ملاءة رأسمال بنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2006-2009

2009	2008	2007	2006	ملاءة رأس المال
3862370	2521197	1982906	965872	رأس مال التنظيمي
22533539	23269309	16711148	8507831	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%17,14	%10,83	%11,86	%11,35	نسبة ملاءة رأسمال

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي لسنوات 2006، 2007،

2008، 2009

التحليل: بلغت نسبة ملاءة رأس المال للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على التوالي كما يلي: 11,35%، 11,86%، 10,83%، 17,14%، حيث عرفت انخفاضا في سنة 2008 وارتفاعا في سنتي 2007 و 2009 وذلك مقارنة بسنة الأساس 2006.

ويرجع سبب انخفاض نسبة ملاءة رأس المال في سنة 2008 على الرغم من ارتفاع رأس المال التنظيمي إلى ارتفاع حجم الأصول المرجحة بالمخاطر والتي بلغت 23269309 ألف درهم في سنة 2008 مقابل 8507831 ألف درهم في سنة 2006 كما هو موضح في الجدول.

أما الارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال في سنة 2009 والتي قدرت بـ 17,14% التي تعتبر أعلى نسبة مقارنة بالسنوات الأخرى فهو راجع إلى ارتفاع رأس المال التنظيمي الذي بلغ 3862370 ألف درهم في سنة 2009 مقابل ألف درهم 2521197 ألف درهم سنة 2008 وإلى انخفاض حجم الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث بلغت في سنة 2009 إلى 22533539 ألف درهم مقابل 23269309 ألف درهم في سنة 2008.

أما الارتفاع في نسبة ملاءة رأس المال في سنة 2007 فهو راجع إلى الارتفاع في رأس المال التنظيمي الذي قدر بـ 1982906 ألف درهم في سنة 2007 مقابل 965872 ألف درهم في سنة 2006. لكن على الرغم من الانخفاض في نسبة ملاءة رأس المال في سنة 2008 مقارنة بسنة الأساس 2006 وسنتي 2007 و 2009 إلا أنها تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة بازل التي أقرت الحد الأدنى لها بـ 8% وهو مؤشر جيد على أداء البنك

ب- نسبة السيولة:

الجدول رقم 4 تغير نسب سيولة بنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2006-2009

2009	2008	2007	2006	
2945317	2520165	2651667	941082	نسبة السيولة القانونية
9633640	17871130	436610	8,958,946	
%30,57=	%14,1 =	%64,1=	%10,55=	
1783755	877247	178375	453337	نسبة الاحتياطي الإلزامي
9633640	9545669	4136610	413366	
%12,57=	%9,19=	% 20,98 =	%10,55=	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي 2006، 2007، 2008، 2009

التحليل: سجلت نسب السيولة القانونية تذبذبا خلال سنوات 2007 و2008 و2009 حيث بلغت 64,10%، 14,10%، 30,57% على التوالي لكنها تعتبر جيدة مقارنة بسنة الأساس 2006 والتي قدرت بـ 10,55%، وعلى الرغم من التذبذب المسجل بالنسبة للسيولة القانونية إلا أنها تعتبر نسب مقبولة ومرضية.

ويرجع الارتفاع في نسب السيولة القانونية خلال سنتي، 2007، 2008، 2009 مقارنة بسنة الأساس 2006 إلى الارتفاع في الأرصدة النقدية للبنك بخزنته وبالبنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى أكبر من تلك الأرصدة المسجلة في سنة 2006 أما الانخفاض في نسبة السيولة النقدية في سنة 2008 والتي قدرت بـ 14,1% مقارنة بسنة 2007 والتي بلغت 64,1% فهو راجع إلى الانخفاض في الأرصدة النقدية للبنك في خزنته وبالبنك المركزي وبالبنوك الأخرى، أما فيما يخص نسبة الاحتياطي الإلزامي فقد عرفت انخفاضا مستمرا طيلة سنوات الدراسة مقارنة بسنة 2006.

ج- نسب الربحية:

الجدول رقم 5: تغير نسب ربحية بنك الإمارات الإسلامي خلال الفترة 2006-2009

2009	2008	2007	2006	
130794	400583	238533	117460	صافي الأرباح
2780498	1674086	1332906	965872	حقوق الملكية
25289639	26400450	16953909	10473750	إجمالي الموجودات
4,7%	23,93%	17,89%	12,169%	معدل العائد على حقوق الملكية
0,52%	1,52%	1,4%	1,21%	معدل العائد على الموجودات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي لسنوات 2006، 2007، 2008، 2009

التحليل: إن معدل العائد على حقوق الملكية يعبر عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال أمواله الخاصة، حيث يلاحظ أن البنك يحقق أرباحا من خلال توظيفه لأمواله الخاصة خلال سنوات 2006، 2007، 2008 ما عدا سنة 2009، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن معدل حقوق الملكية في ارتفاع خلال سنتي 2007 و2008 حيث بلغ في كلا السنتين 17,89% و 23,93% مقارنة بسنة الأساس 2006 حيث بلغ في هذه السنة بـ 12,16% وهذا سببه الزيادة في حقوق الملكية ومساهمة البنك في مختلف الأنشطة الاستثمارية بالمشاركة مع أصحاب الودائع المطلقة.

أما الانخفاض الكبير في معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2009 والذي قدر بـ 4,7% فهذا راجع إلى الانخفاض في الأرباح والتي قدرت بـ 130794 ألف درهم مقارنة بسنة 2008 والتي قدرت بـ 400583 ألف درهم بالرغم من الارتفاع في حقوق الملكية.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الموجودات فهو يعبر عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال ما تملكه من أصول حيث يلاحظ أنه سجل ارتفاعا خلال سنتي 2007 و 2008 حيث بلغ 1,4% و 1,52% على التوالي مقارنة بسنة 2006 والتي قدر فيها بـ 1,21% وذلك راجع إلى تزايد حجم الموجودات لدى البنك وممارسته أنشطة استثمارية متعددة، أما تراجعها في سنة 2009 والذي قدر بـ 0,52% فهو نتيجة انخفاض الأرباح والتي قدرت بـ 130794 ألف درهم مقارنة بسنة 2008 والتي بلغت 400583 ألف درهم مقارنة بسنة 2008 والتي بلغت 400583 ألف درهم بالرغم من الزيادة في حجم الأصول.

الخاتمة

من خلال الدراسة التحليلية للأرقام المجمعة للمؤشرات المالية الرئيسية للبنك الإسلامي بنك الإمارات الإسلامي لمعرفة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية، فإننا نستنتج أن البنوك الإسلامية بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات المالية الرئيسية خلال الفترة (2005-2009)، إلا أنها عرفت كذلك آثار سلبية وهذا يعني أن البنوك الإسلامية لم تكن بمنأى عن آثار الأزمة المالية العالمية، وإن كان هذا الأثر أقل حدة مقارنة بالبنوك التجارية، فعلى مستوى الأرقام المجمعة للبنك الإماراتي لإسلامي فقد حقق نتائج إيجابية ومشجعة بالنسبة لحجم الأصول والودائع، وهذا دليل على زيادة أنشطته الاستثمارية، إضافة إلى كسبه ثقة المودعين الذين فقدوها في البنوك التقليدية، فقد عرف البنك بالنسبة لحجم الودائع وحجم الأصول زيادة مستمرة وبمعدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة (2005-2009)، أما بالنسبة للأرباح فقد تمكن البنك الإسلامي محل الدراسة من تحقيق نتائج جيدة وبمعدلات نمو كبيرة ومنتزعة باستمرار خلال الفترة (2005-2008)، وهذا مؤشر على سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية وبنود المداحيل والنفقات وكذا التوزيع المعقول لأرباح المساهمين باستثناء سنة 2009 فقد سجل بنك الإمارات الإسلامي انخفاضا ضئيلا في الأرباح

النتائج والتوصيات : وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج و التوصيات التالية:

أ- النتائج:

1- يتفق مسؤولين وعلماء الاقتصاد على أن الأزمة المالية الحالية هي أسوأ أزمة ائتمانية يواجهها العالم.

2- إن حدوث أزمة مالية عالمية ضرورة حتمية في ظل النظام الرأسمالي، لذلك أطلق عليها المفكرون الاقتصاديون تسمية الدورة الاقتصادية.

3- أدت الأزمة المالية الحالية إلى خفض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار ولكن هذا لم يؤد إلى تحقيق الأهداف التي سعت إليها الإدارات الاقتصادية والبلدان الراغبة في الوصول إليها.

4- كشفت الأزمة المالية الحالية عن ابتكار أداة جديدة لزيادة حجم الإقراض بواسطة المشتقات المالية التي تولد عنها اتساع الفجوة بين الاقتصاد المالي والحقيقي وجني أرباح وهمية، مما يستدعي إجراء رقابة صارمة على أسواق المال والمضاربات والصفقات التي يتم التعامل فيها، والالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية عند إصدار المشتقات المالية وعمليات التأمين المرتبطة بها.

5- بروز اهتمام عالمي كبير بالنظام المالي الإسلامي من خلال تأكيد الثقة بسلامة التمويل الإسلامي، وذلك نتيجة أخذه بالتمويل القائم على البيوع والإيجارات والمشاركات والامتناع عن القروض بأنواعها المختلفة، التي لا تؤدي إلى أثر على الإنتاج الحقيقي، والتأكيد على عدم تداول الديون أو توزيعها الذي، يعتبر كضمان للابتعاد عن الوقوع في الأزمة.

6- إن تكرار الأزمات الاقتصادية ووصول العالم إلى هذا المستوى من الكساد الأكبر في تاريخنا المعاصر، ترجع أسبابه الرئيسية إلى التوسع في الاقتصاد المالي.

7- إن سبب الأزمة أخلاقي، والفكر الإسلامي يسمح بالتدخل الحكومي الفعال للقضاء على الأساليب

اللاأخلاقية المستخدمة للأموال في التمويل، والتي تخالف شرع الله.

ب -التوصيات:

1- تشديد رقابة البنوك المركزية على النشاط المصرفي فيما يخص الإئتمان المصرفي، وكذلك إدارة للسيولة والربحية وإدارة مخاطر الإئتمان.

- 2- ضرورة وضع وتكوين نظام إقتصادي عالمي جديد على أن يشتمل الوضوح والعدالة، وأن تكون لإقتصاديات الدول النامية والدول الكبرى، دور هام في إعادة صياغته في شكله الجديد، وذلك لن يتم إلا من خلال إجراء حوار بين كل الدول والمنظمات المعنية والتكتلات الإقليمية، بحيث يكون لهذا النظام العالمي الجديد القدرة على الحد من الأزمات، وتمكنه من تحقيق الاستقرار الإقتصادي.
- 3- ضرورة تطبيق التمويل الإسلامي الذي له القدرة على التصدي للأزمات المالية من خلال تضمنه لأساليب وصيغ الإستثمار الإسلامي.
- 4- ممارسة الأخلاق الإسلامية في المجال الإقتصادي، وذلك لتجنب المنكر والفساد والإنحراف (الفرر والغش والإحتكار).
- 5- ضرورة تطوير المصارف الإسلامية للمنتجات التمويلية وخدماتها المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 6 - إعادة النظر في النظام التي تقوم عليه المعاملات المالية في البورصات والأسواق المالية من بيع وشراء للأسهم والسندات والسلع، دون قبض للسلع، فهي تشتري وتباع لمرة عديدة دون إنتقالها.
- 7- ضرورة تخفيض سعرالفائدة للرفع من الإستثمار في مجالات الإقتصاد الحقيقي، مثل: الصناعة، الزراعة، المواصلات... الخ.
- 8- ضرورة إستعادة الثقة في الأسواق العالمية مع تنفيذ خطط الإنقاذ المقترحة للتصدي للأزمة.
- 9- القيام بتحقيق الشفافية في الأسواق المالية و ضمان الإفصاح الكامل عن وضعها المالي من خلال مراجعة آدائها .

الهوامش:

- 1- سعيد حلاق الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، 4-5 أبريل 2009، مصر.
- 2- حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية، ملتقى الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور العقتصاد الغربي والإسلامي، 13-14 مارس 2009 جامعة الجنان لبنان، الموقع: بتاريخ 20-06-2009. www.iseq.com
- 3- محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة حول الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، 11 أكتوبر 2008، جامعة الأزهر، ص.7.

- 4- مجموعة من الباحثين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الأزمة المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 387.
- 5- محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره ص 10 .
- 6- حسين حسين شحاته، أزمة السيولة، ص 21، على الموقع:
www.draelmashora.com/default.aspx departement id=26& mode=myself-06-23 بتاريخ 2009
- 7- حسين حسين شحاته، لماذا الاقتصاد الإسلامي هو المخرج من الاثباتات المالية والاقتصادية، مجلة الأمان الدعوي، العدد 831، نوفمبر 2008، ص 2 بتاريخ 2009-6-23.
- 8- حسين حسين شحاته، أزمة السيولة، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.
www.draelmashora.com/default.aspx departement id=26& mode=myself -6-25 بتاريخ 2009
- 9- زايري بلقاسم ومهدي ميلود، موقف الاقتصاد الإسلامي من أزمة النظام المالي العالمي، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة البدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، 5-65 2009، المركز الجامعي خمس مليانة الجزائر، ص 4 .
- 10- إبراهيم فاضل الدبو، عقد المضاربة دراسة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، 1998، ص 29.
- 11- التقرير السنوي لبنك الإمارات الإسلامي سنة 2008، ص 15.
- 12- غسان القلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟... وكيف؟، دار المكتبي، دمشق، سوريا، 1998، ص 311.
- 13- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 106
- 14- غسان القلعاوي، مرجع سبق ذكره، 314
- *تقوم البنوك الثلاثة محل الدراسة باحتساب نسب الربحية على أساس معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وليس على أساس القوانين النظرية.
- 15- محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 2001، ص 240.